ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي

م.د. قصي جدوع رضا

جامعة الأنبار-كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص باللغة العربية:

تكمن أطر البحث في ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي، إذ كان لهذه الظاهرة حضور في كتب اللغة قديمها وحديثها، والذي يتطلع آراء علماء اللغة الأوائل، كالخليل وسيبويه والفراء وغيرهم، يجد فيها تأويلًا للمسائل التي خرجت على القياس المطّرد على وفق لغة العرب، ولاسيما أنّ العربي يتكلم على سجيته وطباعه دون النظر إلى الغلط أو الخطأ، إذ ليس له أصول يراجعها، ولا قوانين يعتصم بها، بل يستهويه الشيء فيزيغ به عن القصد. وكان مدار البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين ضمنا جمع المكسر والتصغير والأفعال وصولا إلى سرد المسائل الصرفية التي حملت على التوهم على وفق ما ذكرته كتب اللغة والنحو.

Summary:

The limits of the research lie in explaining the concept of illusion in the morphological lesson. This phenomenon has a presence in ancient and modern language books. If you looking for the opinions of the first linguists, such as Al-Khalil, Sibuyeh, Al-Farra' and others, he will find an interpretation of the issues that have come up with a steady measurement according to the language of the Arabs. Arabs speak about their temper and character without looking at the mistake or error, as they have no principles to review, and there are no laws to uphold them. Rather, he appeals to him and he tends him on purpose. The research took place in the introduction and introduction, and the two subjects implicitly included the fraction and reduction of verbs and verbs until it came to listing the morphological issues that were explained on the illusion according to what the language and grammar books mentioned.

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه... أمَّا بعدُ: فهذه دراسة في ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي، إذ تعدُّ هذه الظاهرة من الظواهر التي شاعت وكان لها حضور في كتب اللغة والنحو والصرف، ولاسيما في عدة أبواب، منها باب العطف، وجمع التكسير، واشتقاق الأفعال، وهذا يعدُّ أمرًا مألوفًا في الدرس اللغوي على وجه العموم. والمتطلّع في آراء المتقدمين من أئمة اللغة، كالخليل وسيبويه والفراء وغيرهم، والتي حملت عندهم على التوهم، يجد فيها تأويلا للمسائل التي خرجت على القياس المطرد في لغة العرب، مع أنّ العربي ينطق على سجيته وطباعه، إذ إنّ ما خرج على المقيس المألوف عدُّوه من الغلط والتوهم. اقتضت طبيعة البحث أن أسرد المسائل مرتبة على أساس الانتقاء من المصادر والمراجع اللغوية والصرفية التي ذكرت ذلك، وقد انتقى الباحث عددًا من الكلمات الداخلة ضمن مدار البحث، وصولًا إلى كشف اللثام عن حقيقة المسائل الصرفية التي وصفت بالغلط والتوهم، وكيف أوّلها بعض العلماء وخرّجها من دائرة التوهم. وقد قسّمت البحث على مقدمة وتمهيد بينت فيه مفهوم التوهم لغة واصطلاحًا، وما يتعلق به، ثم قسّمت البحث على مبحثين، درست في المبحث الأول المسائل الصرفية التي تتعلق في الجمع المكسر، والتصغير، على وفق ما ذكره العلماء. والمبحث الثاني درست فيه المسائل الصرفية التي تتعلق بالأفعال من حيث البناء والاشتقاق والوقف. أتبعت ذلك بخاتمة أوجزت فيها النتائج التي توصلها إليها، ثم سردت قائمة بالمصادر والمراجع. ولست أزعم أني قلت الكلمة الفصل في هذا البحث، فما كان صوابًا فمن الله تعالى، وما كان غير ذلك فمن نفسي ومن الشيطان، وحسبي أني حاولت.

التمهيد: التوهم لغةً واصطلاحًا

يستحسن بنا قبل الدخول إلى ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي، أن نضع تمهيدًا موجزًا تكمن أطره في حدّه اللغوي والاصطلاحي، فضلًا عن متعلقاته الخاصة به، وكالآتي:

أولًا: التوهم لغةً: مصدر الفعل «تَوَهَّمَ» الثلاثي المزيد بحرفين: التاء والتضعيف، جاء في لسان العرب: (وتَوَهَّمَ الشيءَ: تخيَّله وتمثَّله، كَانَ فِي الْوُجُودِ أَو لَمْ يَكُنْ)[١]. وجاء أيضًا: (وتوَهَّمْتُ، أَيْ: ظَنَنْتُ)[٢]. وقال الزمخشري: (ووهمت الشيء أهمه وَهْمًا وتَوَهَّمْتُهُ: وقع في خلدي)[٣].فالملاحظ في هذه النصوص أنّ التوهم ضرب من التخيّل والتمثّل، أو الظنّ، أي: أنّ الإنسان يتمثل أو يتخيل أو يظن شيئًا كان موجودًا أو لم يكن، وكذلك يعبّر به عن الغلط والسهو، جاء في الصحاح: (وَهِمْتُ في الحساب أَوْهَمُ وَهْمًا، إذا غلطت فيه وسهوت)[٤].

ثانيًا: التوهم اصطلاحًا:ليس هناك تعريف واضح ودقيق من علماء اللغة العربية الأوائل للتوهم، بل عرّفه المحدثون بتعريفات عديدة، ومنها: عرّفه الدكتور راشد أحمد جراري بأنه: (تخيل وجود ما يقتضي نطقًا معينًا، وجريان الكلام عليه، أو تخيل خلو الموضع مما يقتضي ذلك)[٥]. وعرّفه الدكتور عبد الله جاد الكريم بأنه: (تفسير تخيلي يضطَرّ إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة

للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة والتي لا ريب في صحتها، وبين القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم)[٦].والجدير بالذكر أن هناك مسائل يمكن إدراجها على النحو الآتي:

١. العرب قديمًا تنطق اللغة العربية على سجيتها بوجود أثر السليقة العربية المعروفة آنذاك، والتي نبغ بها القوم، إذ لم تكن هناك قواعد مقعدة، بل اللسان الفصيح هو الحكم في صحة ما يذهبون إليه، بعد ذلك جاء عصر التقعيد اللغوي، وأصبحت هناك قواعد يمكن أن تكون مسهّلة للمتلقي في صحة الرأي أو المذهب. وقد عقد ابن جني في كتابه «الخصائص» بابًا في أغلاط العرب، ونقل عن شيخه أبي علي الفارسي كلامًا يعلل فيه وجود الغلط في كلام العرب: (إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها. وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد)[٧].ثم ذكر ابن جني كلامًا عبّر به عمّا نعدّه غلطًا في كلام العرب، إذ قال: (وإنّما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حس هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع، ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع. فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة)[٨]. إذن، العربي يتكلم بسليقته وبقوة حسه وطباعه، وهذا ما أكده ابن جني أيضًا بقوله: (إلا أنه وإن لم يحسن شيئًا من هذه الأوصاف صنعة ولا علمًا، فإنه يجدها طبعا ووهمًا)[٩].ولعل المقصود بالوهم هنا كما ذكرنا سابقًا التخيل والتمثل.

٢. قصدية المتكلم لها أثرها البالغ في صحة القاعدة واستقامتها، والقصدية قد تكون صائبة أو خاطئة، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما ذكره صاحب كتاب «الأغاني» بقوله: (أنشد عمارة قصيدة له، فقال فيها: الأرياح والأمطار، فقال له أبو حاتم السجستاني: هذا لا يجوز، إنما هو الأرواح، فقال: لقد جذبني إليها طبعي، فقال له أبو حاتم: قد اعترضه علمي، فقال: أما تسمع قولهم: رياح؟ فقال له أبو حاتم: هذا خلاف ذلك، قال: صدقت، ورجع)[١٠].

٣. سعة كلام العرب وكثرة لهجاتها، ولاسيما الفصيحة منها، أدت إلى عدم احتواء الكلام العربي المنطوق على وفق قاعدة واحدة محضة دون غيرها، بل جاء النقل عن السماع الفصيح، ووجدت مسألة التوهم.

٤. ظهرت بعد عصر التقعيد مصطلحات عدّة، نحو: الشاذ، النادر، الوهم، الغلط، القياس الخاطئ، القليل... مما أولع الباحثين دراستها وفك النقاب عنها، ومنها: ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي.

المبحث الأول: المسائل الصرفية التي تتعلق في الجمع المكسّر والتصغير

المسألة الأولى: جمع «ليلة» على «ليالٍ»: قال ابن سيده في «المحكم»: (واحدتُه لَيْلَةٌ والجَمْعُ لَيَالٍ على غَيْرِ قياسٍ تَوَهَّمُوا واحِدَتُه لَيْلاةً وَنَظِيرُه مَلامِحُ ونَحْوُها)[١١]، يريد أن «ليالٍ» ليس بجمع «ليلة» على لفظها، وإنما هو جمع على تقدير «لَيْلَاة»، وإن لم يستعمل، وإن ورد فهو شاذ، والذي حكان ابن الأعرابي وأنشد:

في كُلِّ يَوْمٍ ما وكُلِّ لَيْلاهْ
حتَّى يقولَ كُلُّ رَاءٍ إِذْ رَاهْ
يا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ ما أَشْقَاهْ[١٢]

قال ابن جني: (وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة)[١٣]، والقياس في جمع «ليلة» على وزن «فَعْلَة» أن تجمع على «لِيال» موازن «فِعال»، كما جمعوا جَفْنَة جِفَان، وقَصْعَة قِصاع، وهَضْبَة هضاب... [١٤]، وذهب ابن جني إلى أن جمع «ليلة» على «ليالٍ» من باب الاستغناء بالشيء عن الشيء، إذ قال: (ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح وبشبه عن مشبه وعليه جاء مشابه وبليلة عن ليلاة وعليها جاءت لَيَالٍ)[١٥].قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: (ورُبَّما قالوا: أرياح، وهو قليل من قبيل الغلط)[١٦]، وقال أيضًا: في «شرح الملوكي»: (ورُبَّما قالوا: أرياح، ألزموه القلب، وهو قليل من قبيل الغلط)[١٧]، أراد ابن يعيش في هذين القولين أن هذا الجمع من باب الغلط والتوهم، إذ توهموا أن الأصل هو الياء لا الواو، وليس الأمر كذلك، وذلك لأن أصل «ريح»: «رِوْح»، وإنما قلبوا الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فيكون جمعها على القياس: أرواح، على وزن «أفعال»؛ لأن الواو تحركت وزالت الكسرة من قبلها، فبطلت علة قلبها ياء. وقد حكي هذا الجمع عن عمارة بن عقيل، جاء في «الأغاني» ما نصه: (أنشد عمارة قصيدة له، فقال فيها: الأرياح والأمطار، فقال له أبو حاتم السجستاني: هذا لا يجوز، إنما هو الأرواح، فقال: لقد جذبني إليها طبعي، فقال له أبو حاتم: قد اعترضه علمي، فقال: أما تسمع قولهم: رياح؟ فقال له أبو حاتم: هذا خلاف ذلك، قال: صدقت، ورجع)[١٨].الملاحظ في هذا النص أن الشاعر عمارة بن عقيل قاس جمع أرياح على رِيَاح، فتصدى له أبو حاتم بقوله: هذا خلاف ذلك؛ لأن كلمة رياح أصلها رواح، وإنما قلبت الواو ياء في الجمع للكسرة

قبلها والألف بعدها، واعتلالها في المفرد وهو «ريح». وحكى أبو حنيفة الدينوري أن بني أسد يجمعون الريح على أرياح على لفظ الواحد[١٩]، وقد نقل ابن خالويه أن اللحياني ذكر هذا الجمع أيضًا[٢٠]، وقد عدّ أبو بكر الزبيدي هذا الجمع من لحن العوام، إذ قال: (ويقولون لجمع الريح: أرياح... والصواب أرواح)[٢١].وقد اعترض عليه ابن هشام اللخمي بقوله: (حكى أبو حنيفة أنَّ لغة بني أَسَدٍ أنْ يجمعوا الريح على أَرْياح، على لفظِ الواحد. وكذلكَ حكى اللِّحياني في نوادره. ومثلُهُ: عِيدٌ وأَعيادٌ، وأصلُهُ الواو لأَنَّه مِن عادَ يعودُ، لأَنَّهُ يعودُ في كلِّ سنةٍ. وطَرَدُوا ذلكَ في التصغير، فقالوا: عُيَيْدٌ، وكانَ قياسُهُ عُويدًا وأعوادًا، كرويحةٍ وأَرْواحٍ. وكثيرًا ما تقلبُ العربُ الواو ياءً طلبًا للخِفَّةِ، كقولهم: دَيَّموا، والأصلُ: دَوَّمُوا، وكقولهم: الميَاثيق في المواثيق، وهو من الوثيقة. وما كانَ لغةً للعربِ لا تُلَحَّنُ به العامة)[٢٢].وقد علل ابن هشام الأنصاري استعمال جمع أرياح دون أرواح بقوله: (ومن العرب من يقول: أرياح، كراهية الاشتباه بجمع «روح»، كما قال الجميع: أعياد، كراهية الاشتباه بجمع: عود)[٢٣]، بعد ذلك رَدَّ على قول الحريري، لأنه عَدَّ أرياحًا خطأ[٢٤]، فقال: (وقول الحريري: إن الأرياح في جمع ريح لحن، مردود)[٢٥].ويفهم من كلام الجوهري أن جمع ريح على أرياح كثير، وليس الأمر كذلك، بل قليل، كما ذكرت آنفا، إذ قال: (والريح: واحدة الرياح والأرياح، وقد تجمع على أرواح)[٢٦].والذي أميل إليه قول ابن هشام اللخمي، وابن هشام الأنصاري، لأنه أقرب إلى الصواب، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: جمع «كَنَّة» على «كَنَائِن» قال ابن سيده: (والكَنَّة: امْرَأَة الابْن أَو الْأَخ، وَالْجمع: كنائِن، نَادِر، كَأَنَّهُمْ توهموا فِيهِ "فعيلة" وَنَحْوهَا مِمَّا يكسر على "فعائل")[٢٧].في هذا النص أراد ابن سيده القول إن وزن «فَعْلَة» لا يجمع على «فعائل»، بل الذي يجمع على «فعائل» هو «فَعِيْلَة»، نحو: صحيفة صحائف، وسفينة سفائن، وكأن العرب توهموا أن مفرده كنينة لا كَنَّة. قال الأزهري: (وكلُّ فَعْلَة أَو فِعْلَة أَو فُعْلَة من بَاب التَّضْعِيف فَإِنَّهَا تجمع على فعائل، لِأَن الفَعْلَة إِذا كَانَت نعتاً صَارَت بَين الفاعلة والفعيل، والتصريف يضم فَعْلًا إِلَى فَعِيْل، كَقَوْلِك: جَلْد وجليد، وصُلب وصَليب، فَردُّوا الْمُؤَنَّث من هَذَا النَّعْت إِلَى ذَلِك الأَصْل، وَأنْشد: «يَقلن كنّاً مَرّةً شبائبا»، قَصَر شابَّة فَجَعلهَا شَبَبَة، ثمَّ جمعهَا على الشبائب)[٢٨].وقد رأيت صاحب «تاج العروس» يذكر كلمة «كنينة» في معجمه في حين لم يذكرها من سبقه، إذ قال: (والكنينة: امرأة الرجل، والجمع كنائن)[٢٩].

المسألة الرابعة: جمع «مَصِيْر» على «مُصْرَان»، وجمع «مُصْرَان» على «مَصَارِين» قال الأزهري في تهذيبه: (وَكَذَلِكَ توهَّموا الميمَ فِي المَصير أَنَّهَا أصليّة فجَمعوها على مُصْران؛ كَمَا قَالُوا لجَماعَة مَصادِ الجَبَل: مُصْدان)[٣٠]. وقال أيضًا: (وقلتُ: المَصارين جمعُ المُصْران، جمعته الْعَرَب كَذَلِك على توهُّم النُّون أَنَّهَا أصليّة)[٣١].

اختلف علماء العربية في جذر كلمة «مَصِيْر» على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب أبو علي الفارسيّ إلى أن كلمة «مَصِيْر» وزنها «فَعِيْل» من الجذر «مصر»، وهذا ما أشار إليه في كتابه «الإغفال» حين شرح كلمة «مَسِيْل» التي جمعت على «مُسْلان»، إذ قال: (فإذا أخذ من «مسل» كان كـ«مَصِيْر» و«مُصْران»، ألا ترى أن مُصْرَانًا فُعْلَان)[٣٢].وهناك تعليل جميل أشار إليه أبو علي الفارسي في الكتاب نفسه، إذ جعل اختلاف الحكم باختلاف التقدير، حيث ألف بين كلمة «مَصِيْر» وكلمة «مَسِيْل» فياء «مَصِيْر» أصل بتقدير الأصل: «صَارَ» في الأصل «صَيَر»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الياء ألفا، وزائدة بتقدير «مُصْرَان» لأنه يماثل كلمة «رَغِيْف رُغْفَان»، و«قَضِيْب قُضْبَان»، إذ قال: (فأمّا إذا قَدَّر الكلمة مشتقة من أصلين مختلفين، لم يمتنع أن يحكم بحرف فيه أنه أصل، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد؛ لأن التقدير فيهما مختلف، وإن كان اللفظ فيهما متفقًا، ألا ترى أنك تقول: مَصِيْر ومُصْرَان ومَصَارين، ومَصِيْر من صَارَ يصير، فتكون الياء من الأولى زائدة، ومن الثانية أصلًا، فلا يمتنع لاتفاقهما في اللفظ من أن يحكم على هذا بالزيادة، وعلى هذا بأنه أصل، وكذلك «مسيل» إن أخذته من سال يسيل كان «مفعلًا»، ومَسِيْل إن أخذته من «مَسَل» كان «فعيلًا»)[٣٣].

المذهب الثاني: ذهب بعضهم إلى أن كلمة «مَصِيْر» وزنها «مَفْعِل» من الجذر «صار»، وقد نسبه أبو حيان إلى أبي الحسن الأخفش[٣٤]، ويبدو لي أن أبا حيان الأندلسي أخذ هذه النسبة من أبي علي الفارسي، إذ قال أبو علي ما نصه: (ومثل هذا مما حمله أبو الحسن على الغلط قول بعضهم في جمع مَسِيْل: مُسْلَان، فمَسِيْل مَفْعِل، والياء فيه عين الفعل، فتوهم من قال في جمع مَسِيْل: مُسْلَان، أنها زيادة للمد، فجمع على «فُعْلَان»، كما يجمع قضيبًا على قُضْبَان)[٣٥].وقد صحح هذا المذهب ابن القطاع، إذ قال: (ومَصِيْر لواحد المُصْرَان. مثل رَغِيْف ورُغْفَان. هذا فيمن جعله فعيلًا، ومن جعله مَفْعِلًا من صار إليه الطعام وهو الصحيح، جمعه على فُعْلَان، على التشبيه بمَسِيْل ومُسْلَان لمسيل الماء)[٣٦].

المسألة الخامسة: جمع مَكَان على أَمْكِنَة وأَمَاكِن : اختلف العلماء في اشتقاق كلمة «مَكَان»، فذهب عدد من أهل اللغة إلى أن اشتقاقها من لفظ «كَوَنَ»، والميم فيها زائدة وليست أصلية، وجعلوا جمع مكان على أمكنة وأماكن من باب التوهم؛ لأن وزن «مَفْعَل» لا يجمع على هذا الجمع، إذ أصله «مَكْوَن» من «كان يكون»، قال الأزهري: (قلت: وهذا عندي على توهم ثبوت الميم أصلية في المسيل، كما جمعوا المكان أمكنة وأصله مَفْعَل من كان)[٣٧]، وقال ابن سيده: (والمكان: الموضع، والجمع أمكنة وأماكن، توهموا الميم أصلًا حتى قالوا: تَمَكَّنَ في المكان، وهذا كما قالوا في تكسير المسيل: أَمْسِلَة)[٣٨].وهذا ما ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعلل استعمال جمع أمكنة دون غيره، إذ قال: (والمكان: اشتقاقه من كان يكون، فلمّا كثرت صارت الميم كأنها أصلية فجمع على أَمْكِنَة، ويقال أيضًا: تَمَكَّنَ، كما يقال من المسكين: تَمَسْكَنَ)[٣٩]. يريد الخليل أن يقول أن جمع مكان على أمكنة ليس على القياس المطرد، ولكنهم جمعوه هكذا، لكثرة استعماله مع الزمان، فتوهم العرب على أن المكان مثل الزمان في أصالة أوله، وهو حرف «الزاي»، فجمعوه مثله، إذ قالوا: زمان وأزمنة وأزمان، ومكان وأمكنة وأماكن، لأن وزن «فَعَال» يجمع على «أفعلة» إذا كان اسمًا رباعيًّا، مذكرًا، قبل آخره مدّ، نحو: طَعَام وأَطْعِمَة.

وذهب بعضهم إلى أن جذر كلمة «مكان» هو «مكن»، فيكون وزنها «فَعَالًا»، وهو ظاهر كلام سيبويه في كتابه، إذ قال: (وأمَّا ما كان فعالاً فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد فعلوا به ما فعلوا بفِعَالٍ؛ لأنَّه مثله في الزيادة والتحريك والسكون، إلا أن أوله مفتوح، وذلك قولك: زَمَان وأزمنةٌ، ومَكَانٌ وأمكنةٌ، وقَذَالٌ وأقذلةٌ، وفَدَانٌ وأفدنةٌ)[٤٠].ورأي سيبويه يقويه ما ذكرناه آنفا من جمعه على أفعلة، إذ أصله من مكن دون كون، ومما يقوي مذهب سيبويه أيضًا ما حكاه هو عن بعض العرب في جمع مَكَان: أَمْكُن، إذ فيه دلالة على أن وزن الكلمة «فَعَال» دون «مَفْعَل»، إذ قال: (وقد قال بعض العرب: أَمْكُنٌ، كأنه جمع مكنٍ لا مكانٍ؛ لأنا لم نر فعيلاً ولا فِعَالاً ولا فَعَالاً ولا فُعَالاً يكسّرون مذكّراتٍ على أفعلٍ. ليس ذا لهنَّ طريقةً يجرين عليها في الكلام)[٤١].والمعروف في قواعد جمع القلة على وزن «أفعل» أنه جمع لشيئين:

الأول: اسم ثلاثي على وزن «فعل»، نحو: نَفْس أَنْفُس.

والثاني: اسم رباعي مؤنث، قبل آخره مد، نحو: يمين وأيمن، وذِرَاع وأذرع، وأتان وآتن.

من هاتين القاعدتين نعلم علم اليقين أن كلمة مكان لا تجمع هذا الجمع؛ لأنه رباعي ومذكر، وكأنهم طرحوا الزائد، وهو الألف، وكسروا «مَكْنًا» لا «مَكَانًا».

المسألة السادسة: جمع كُمَيْت على كُمْت قال ابن سيده: (وَالْجمع: كُمْت، كسروه على مكبره المتوهم وَإِن لم يلفظ بِهِ، لِأَن الملونة يغلب عَلَيْهَا هَذَا الْبناء الْأَحْمَر والأشقر، قَالَ طفيل[٤٢]:وكُمْتًا مدماة كَأَن متونها ... جرى فَوْقهَا واستشعرت لون مَذْهَب)[٤٣]الكُمَيْت من الخيل الذي يكون لونه بين الأسود والأحمر، ولم يجئ إلا على صورة المصغر، وقد وهم ابن هشام اللخمي عندما ذكر في كتابه أن لكميت لغتين، إذ قال: (وفَرَسٌ كُمَيْتٌ: وفيه لغتان: كُمَيْت، وهي المشهورةُ الفصيحةُ. وحكى ابن سِيده أنَّهم قالوا: أَكْمَتُ، وهي قليلة)[٤٤].

والملاحظ في نص ابن سيده أنه لم يقل بأن أكمت هو لغة في كُمَيْت، بل قال: (كسروه على مكبره المتوهم، وإن لم يلفظ به)، فهو غير ملفوظ، فكيف نصفه بالقليل! المعروف في تكسير ما يكون صفة على وزن «أفعل فعلاء»، نحو أحمر، أزرق، أسود... أن يجمع على: حُمْر، زُرْق، سُوْد[٤٥]، فهذا دليل على أن كمتًا جمع أَكْمَت، لا كُمَيْت، لأن أكثر الألوان إنما يجيء على وزن «أفعل»، قال سيبويه: (أما الألوان فإنها تبنى على أفعل)[٤٦].

المسألة السابعة: جمع «مَسِيْل» على أَمْسِلَة ومُسْلَان اختلف علماء اللغة في أصل كلمة «مَسِيْل»، هل وزنه «مَفْعِل» أو «فَعِيْل»؟ في هذه الكلمة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب أبو الحسن الأخفش فيما رواه عنه أبو علي الفارسي إلى أن وزن «مَسِيْل» «مَفْعِل»، إذ إنه مأخوذ من «سال يسيل»، فجمعه على «مُسْلَان» من باب التوهم، إذ توهموا أصالة الميم، وجمعوه على «فعلان»، كما جمعوا قضيب على قضبان، قال أبو علي الفارسي: (ومثل هذا مما حمله أبو الحسن على الغلط، قول بعضهم في جمع «مَسِيْل»: مُسْلَان، فـ«مسيل» «مَفْعِل»، والياء فيه عين الفعل، فتوهم من قال في جمع مَسِيْل: مُسْلَان أنها زيادة للمدّ، فجمعه على «فُعْلان»، كما يجمع قَضِيبا على قُضْبَان)[٤٧].وتبع أبا الحسن الأخفش عدد من علماء العربية، كالأزهري والجوهري[٤٨]، قال الأزهري: (ويُجمَع مَسِيل المَاء مُسُلاً ومُسْلاناً. قلتُ: وَهَذَا عِنْدِي على توهُّم ثُبوت المِيم أصليَّةً فِي المَسيل، كَمَا جَمَعوا المكانَ أمكِنة، وَأَصله مَفْعَل من كَانَ)[٤٩]. وقال أيضًا: (ومَن جمَعَه أَمسِلَةً ومُسُلاً ومُسْلاناً فَهُوَ على توهُّم أَنَّ الْمِيم فِي المَسيل أصليّة، وأنّه على وزن فَعِيل وَلم يُرَدْ بِهِ مَفعِلاً، كَمَا جَمعوا مَكَانا أمكِنة، وَلَهُمَا نَظَائِر)[٥٠]؛ وذلك لأن مَفْعِلًا لا يجمع على فُعْلَان، لكنهم شبهوا مَفْعِلًا بفَعِيْل، كما قالوا: رَغِيْف ورُغُفْ وأَرْغِفَة ورُغْفَان[٥١].

المذهب الثاني: ذهب أبو علي الفارسي إلى أن «مَسِيْلًا» يجوز فيه أن يكون من أصلين مختلفين، فإن أخذ من «سَالَ يسيل» كان مَفْعِلًا، وإن أخذ من «مَسَل» كان فَعِيْلًا. جاء في الإغفال ما نصه: (فتوهم من قال في جمع مَسِيْل: مُسْلَان أنها زيادة للمد، فجمعه على «فُعْلَان»، كما يجمع قَضيبًا على قُضْبَان، وهذا عندي إنما يكون غلطا إذا أخذ من «سَالَ»، فإذا أخذ من «مَسَل» كان «مَصِيْر» و«مُصْرَان»، ألا ترى أن مُصْرَانًا «فُعْلَان»)[٥٢].ويبدو لي أن أبا علي الفارسي قد اعتمد على ما رواه ابن السكيت إذ قال: (وتقول: هو مَسِيل الماء، والجمع أَمْسِلَةٌ ومُسُلٌ ومُسْلَان وَمَسَائِل, ويقال للمَسِيْل: مَسَل)[٥٣].وتبعه على ذلك تلميذه ابن جني، إذ قال: (وأما مَسِيْل فذهب بعضهم في قولهم في جمعه: أمسلة إلى أنه من باب الغلط. وذلك لأنه أخذه من سَالَ يسيل "فهو عندهم على مَفْعِل كالمَيْسِر والمحيض" وهو عندنا غير غلط؛ لأنهم قد قالوا فيه: مُسُل، وهذا يشهد بكون الميم فاء. فأمسلة ومسلان: أفعلة وفعلان، كأجربة وجربان. ولو كانت أَمْسِلَة ومُسْلَان من السيل لكان مثالهما: أمفلة ومفلان والعين منهما محذوفة، وهي ياء السيل)[٥٤]. فالملاحظ أن ابن جني توسع في التعليل لإثبات ما ذهب إليه. وتبعه على ذلك أيضًا ابن فارس، إذ جعل «مُسْلَانًا» في باب «مَسَل»[٥٥]، وجعل الميم في كلمة «مَسِيْل» زائدة من باب «سَيَلَ»[٥٦].وهذا الأمر ذكره أبو علي الفارسي، إذ قال في «الإغفال» ما نصه: (فأما إذا قَدّر الكلمة مشتقة من اصلين مختلفين، لم يمتنع أن يحكم بحرف فيه أنه اصل، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد؛ لأن التقدير فيهما مختلف، وإن كان اللفظ فيهما متفقًا)[٥٧].

لذلك يجوز لنا أن نعدّ الميم في «مَسِيْل» زائدة، والميم في «مُسْلَان» و«أَمْسِلَة» و«مُسُل» أصلية، وقد تكلمت في هذا الأمر في غير موضع، عندما تناولت جمع «مَصِيْر» على «مُصْرَان».

المسألة الثامنة: جمع مَأْقِي العين على مَآق : مَأْقِي العين لغة في: مُؤْقِ العين بضم الميم وفتحها، وسكون الهمزة والقاف، وهو طرف العين الذي يلي الأنف[٥٨]. وقد اختلف العلماء في أصله، ولهم فيه مذهبان:

المذهب الأول: ذهب الفراء وابن السكيت وابن قتيبة[٥٩] وابن خالويه إلى أن أصله «أقي»، وأن وزنه «مَفْعِل»، قال ابن السكيت: (وليس في ذوات الأربعة مَفْعِل بكسر العين إلا حرفان: مَأْقِيْ العين، ومَأْوِيْ الإبل، قال الفراء: سمعتها بالكسر، والكلام كله مَفْعَلُ، نحو رميته مَرْمَىً، ودعوته مَدْعَى، وغزوته مَغْزَىً)[٦٠].وقال ابن خالويه: (ليس في كلام العرب: من ذَواتِ الياء والواو كلمة على مَفْعِلٍ إلا مفتوح العين، ما خلا حرفين فإنهم كسروا فقالوا: مَأوِي الإبل، ومأقِي العين)[٦١].ومما يؤيد ما ذهبوا إليه من كون الميم زائدة في «مأقي» أن العرب جمعته على «مآق»؛ لأن وزن «مفعل» يجمع على «مفاعل»، نحو: مسجد ومساجد، ومجلس ومجالس...[٦٢].

المذهب الثاني: ذهب الجوهري وابن القطاع إلى أن أصله «مأق»، وأن وزنه «فَعْلَى»، قال الجوهري: (وهو فعلى وليس مَفْعِل، لأن الميم من الكلمة، وإنما زيد في آخر الياء للإلحاق، فلم يجدوا له نظيرًا يلحقونه به، لأن فعلى بكسر اللام نادر لا أخت لها، فألحق بمَفْعِل، فلهذا جمعوه على مآق على التوهم. وقال ابن السكيت: ليس في ذوات الأربعة مفعل بكسر العين إلا حرفان: مأقى العين، ومأوى الإبل قال الفراء: سمعتها –والكلام كله مَفْعَل بالفتح... وظاهر هذا القول إن لم يتأول على ما ذكرناه غلط)[٦٣].فالملاحظ في نص الجوهري أنه غَلَّط مذهب الفراء، وابن السكيت، إن لم يتأول على ما ذكره من توهم زيادة الحرف الأصلي، وهو الميم في «مأقي»، فيكون «مَفْعَلًا»، توهمًا، و«فَعْلَى» حقيقة.وقد ذهب ابن بَرّي إلى ما ذهب إليه الجوهري إلا أنه جعل الياء في «مَأْقِي العين» زائدة لغير إلحاق كزيادة الواو في عَرْقُوَة وتَرْقُوَة، وجمعها على مآق على «فَعَال»، كعراقٍ وتراقٍ، ولا حاجة إلى حمله على توهم «مَفْعِل»[٦٤].

المسألة التاسعة: جمع «مُصِيْبَة» على «مَصَائِب» قالت العرب في جمع «مصيبة» مصائب، فهمزوا، وهذا غلط، وكأنهم توهموا أن «مصيبة»: فَعِيْلَة، فهمزوها حين جمعوها، كما همزوا جمع «صحيفة»: صحائف، وسفينة: سفائن، إذ همزوا الياء، لأن الياء الزائدة لا حظ لها في الحركة، وقد وقعت بعد ألف ولم تكن متحركة، ولا دخلتها الحركة في موضع أبدلت لما قبلها ثم تحركت، فأوجبوا فيها الهمز[٦٥]. وإنما «مُصِيْبَة»: مُفْعِلَة، وكانت في الأصل «مُصْوِبَة»، فألقوا حركة الواو على الصاد، فانكسرت الصاد، وقلبوا الواو ياء، لكسرة الصاد، وهذا مذهب سيبويه، إذ قال: (فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلةٌ وإنما هي مُفْعِلَةٌ. وقد قالوا: مَصَاوِب)[٦٦].نلاحظ في هذا النص أن العرب قالت في جمع «مُصِيْبَة» مَصَائِب على التوهم، ومَصَاوِب على الأصل والقياس، ولابن جني تعليل جميل بيّن فيه وجه الشبه بين ياء «مصيبة» وياء «صحيفة»، فقال: (وكأن الذي استهوى في تشبيه ياء مصيبة بياء صحيفة أنها وإن لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هي بدل من الأصل، والبدل من الأصل ليس أصلًا وقد عومل لذلك معاملة الزائد حكى سيبويه عن أبي الخطاب أنهم يقولون في راية: راءة[٦٧]. فهؤلاء همزوا بعد الألف وإن لم تكن زائدة وكانت بدلًا؛ كما يهمزون بعد الألف الزائدة في فضاء وسقاء. وعلة ذلك أن هذه الألف وإن لم تكن زائدة فإنها بدل، والبدل مشبه للزائد. والتقاؤهما أن كل واحد منهما ليس

أصلًا)[٦٨].أما أبو إسحاق الزجاج فقد ذهب إلى أن الهمزة في «مَصَائِب» بدل من الواو المكسورة في «مَصَاوِب»، وخالف جميع النحويين في أن مصائب من الشاذ، إذ قال: (وقد أجمع النحويون على أن حكوا مصائِب في جمع مصيبة، بالهمز. وأجمعوا أن الاختيار مَصَاوِب. وهذه عندهم من الشاذ، أعني مَصَائب. وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا في وسادة: إسادة)[٦٩].وردّ عليه أبو علي الفارسي ذلك، وقال: (لأن المكسورة لا تبدل غير أوّل، والبدل في الواو إذا كانت أولًا أغلب منه إذا كانت غير أول... وإذا كان كذلك كان قوله في «مصائب» عاريًا من دلالة تثبته، وخاليًا من نظير يُرَدّ إليه، ويستشهد به عليه)[٧٠]، وقد تبعه على ذلك ابن جني، إذ قال: (والقول عندي كما ذهب إليه أبو علي)[٧١].أما ابن عصفور، فقد رجح مذهب أبي إسحاق الزجاج على مذهب سيبويه، فقال: (والأول أقيس عندي؛ لأنه قد ثبت له نظير، وهو أقائيم)[٧٢]، وأقائيم جمع أقوام، وأصله أقاويم، فأبدل من الواو المكسورة همزة، وإن كانت غير أول، تشبيها لها بالواو المكسورة إذا وقعت أولا، نحو: وسادة، إسادة.وزعم أبو الحسن الأخفش –فيما حكاه أبو إسحاق الزجاج من قوله– إن الهمزة في «مصائب» بدل من الواو؛ لأن الواو أعلّت في مصيبة، وردّ عليه أبو إسحاق ذلك، وقال: (هذا رديء، لا يلزم أن أقول في مَقَام مَقَائِم وفي معونة معائن)[٧٣].يريد أبو إسحاق الزجاج أن أصل «مَقَام» مَقْوَم، كما أن أصل مصيبة مُصْوِبَة، وكلاهما قد حدث فيهما إعلال بالنقل والقلب، فلو جاز لذلك أن يُهْمَز جمع «مصيبة»، لجاز أيضًا أن يُهْمَز جمع «مَقَام». ويرى الباحث أن ما ذكره سيبويه ومن تبعه على ذلك هو الأقرب إلى الصواب، إذ إن العرب يمكن أن تنطق على سجيتها وسليقتها وفقًا لقياس شبيه من ألفاظ أخرى، كما حصل في قياسهم جمع مصيبة على مصائب قياسًا على جمع صحيفة على صحائف، والله أعلم.

المسألة العاشرة: تصغير «نَاب» على «نُوَيْب» قال سيبويه في باب التصغير: (ومن العرب من يقول في نابٍ: نُوَيْبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم)[٧٤]. فالملاحظ أن هؤلاء العرب لم يعتدوا بالأصل، وهو واجب الاعتداد به؛ لأن ما ثانيه ألف أصلها واو أو ياء تردّ عند التصغير، وذلك قولك في باب: بُوَيْب، كما تقول أبواب، ونَاب نُيَيْب، كما تقول: أنياب وأُنَيْب، ولذا كان سيبويه يرى أن تصغير ناب على نُوَيْب غلط، وأنه ينبغي أن يكون نييبًا، وفي معرض كلامه أشار إلى العلة في إجراء هؤلاء العرب نابًا على مثال باب، وذلك لأن أكثر الألف في الأجوف منقلبة عن الواو، فظنوا أن من حقهم أن يقلبوا الألف التي أصلها ياء في التصغير واوًا، وهذا ما دعا سيبويه إلى أن ينعت ما قال هؤلاء العرب بالغلط، والمراد به ههنا التوهم، وذلك لأنهم خالفوا الذائع المشهور الذي استنبطت منه القواعد.

المسألة الحادية عشر: تصغير «بَحْر» على «بُحَيْرَة» جاء في المحكم ما نصه: (ويقال للبحر الصغير: بُحَيْرَة، كأنهم توهموا بَحْرَة، وإلا فلا وجه للهاء)[٧٥].من قواعد التصغير إذا أريد تصغير الاسم الثلاثي المذكر فيضم أوله ويفتح ثانيه، وتضاف ياء التصغير إليه من دون إلحاق التاء به، فكلمة بحر اسم ثلاثي مذكر، عند تصغيره لا يحتاج إلى تاء، فنقول في تصغيره: بُحَيْر، لا بُحَيْرَة، وهذا ما دعا ابن سيده إلى القول بالتوهم، إذن: تصغير بَحْر على بُحَيْرَة شاذ في القياس.

المبحث الثاني: المسائل الصرفية التي تتعلق بالأفعال من حيث البناء والاشتقاق والوقف

المسألة الأولى: فتح عين «يَأْبَى» ماضي «أَبَى» جاء في شرح التصريف ما نصه: (وقال قوم: إنما فتح على طريق الغلط، توهموا ماضيه على «فَعِلَ» فجاء المستقبل على «يَفْعَلُ»)[٧٦]، وقد استجاده الثمانيني، إذ قال: (وهذا وجه جيد)[٧٧].في هذه المسألة عدة أقوال لعلماء العربية، وإليك التفصيل: ذكر سيبويه لفتح عين «يأبى» وجيهن:

الوجه الأول: إنما فتحوا عينه؛ لأن فاءه همزة، وهي حرف من حروف الحلق، إذ قال: (وقالوا: أبى يأبى، فشبهوه بيقرأ)[٧٨]، وقال أيضًا: (كقولهم: أبى يأبى، ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة، وهي ساكنة)[٧٩].وهذا القول لم يستحسنه الثمانيني، وقد وصفه بالغلط، إذ قال: (قال قوم: إنما فتحه لأن فاءه همزة، وهي من حروف الحلق، وهذا غلط، لأن حروف الحلق إنما تؤثر إذا كانت متحركة عينًا أو لامًا، والهمزة هاهنا في يأبى ساكنة، وهي فاء، فهي غير مؤثرة)[٨٠].

والوجه الآخر: أن العرب فتحت عين «يأبى» وحقها الكسر، كما كسرت عين «يَحْسِبُ» والقياس فتحها، قال سيبويه: (وفي يأبى وجه آخر: أن يكون فيه مثل: حَسِبَ يَحْسِبُ، فتحًا كما كسرًا)[٨١].وذهب أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي القاضي فيما حكاه عنه أبو إسحاق الزجاج إذ قال: (ولكن القول فيه أن الألف في يأبى أشبهت الهمزة فجاء يَفْعَلُ مفتوحًا لهذه العلة، وهذا القول لإسماعيل بن إسحاق)[٨٢].الملاحظ في هذا النص أن الزجاج استحسن هذا الرأي، وقد اعترض عليه السيرافي إذ قال: (وعندي أن ذلك غلط، لأن الألف ليست بأصل في أبى يأبى، وإنما هي منقلبة من ياء أبيت لانفتاح ما قبلها)[٨٣].وذهب ابن درستويه إلى أن العرب حملوه على مَنَعَ يَمْنَعُ؛ لأن الإباء والمنع نظيران، فحملوه على نظيره، كما حملوا يَذَرُ، بفتح الذال؛ لأنه في معنى «يَدَعُ»، وإن لم يكن في «يَذَرُ» حرف حلقي[٨٤]،

وهذا الرأي استصوبه ابن الشجري[٨٥].وقد روى ابن جني أنهم قالوا: أَبَى يَأْبِي، إذ قال: (وقد أنشد أبو زيد[٨٦]: «يا إبلي ماذا مه فتأبِيهْ»، فجاء به على وجه القياس, كأَتَى يَأتِي. كذا رويناه عنه)[٨٧].

المسألة الثانية: في اشتقاق العرب أفعالًا من المِسْكِيْن والمِدْرَعَة والمِنْدِيْل، فقالوا: تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ وتَمَنْدَلَ، ونحو ذلك اشتق العرب أفعالًا وكأنهم اشتقوها من لفظ الاسم، نحو: تمسكن وتمدرع وتمندل، إذ توهموا أصالة الحرف الزائد، وهو الميم، وأن أوزانها «تَفَعْلَلَ» لا «تَمَفْعَلَ»، قال أبو عثمان المازني فيما رواه ابن جني في كتابه «المنصف»: (فأما مَعَدّ، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب: تَمَعْدَدَ، فإن قال قائل: فقد جاء مثل تَمَسْكَنَ؟ فإن هذا غلط وليس بأصل, وقد قالوا: "تَمَدْرَعَ"، والجيدة العربية "تَدَرَّعَ، وتَسَكَّنَ" وهو كلام أكثر العرب)[٨٨].فالملاحظ أن العرب قد تشتق من كلمة ما وتبقي زوائده، كهذه الأفعال التي ذكرتها آنفا، وقد وصفها علماء اللغة العربية –أعني هذه الأفعال– بأنها شاذة لا يقاس عليها، والأكثر والأجود أن تكون على وزن «تَفَعَّلَ»، فيقال: تَسَكَّنَ، وتَدَرَّعَ، وتَنَدَّلَ[٨٩]، أما سيبويه فقد حكم عليها بالقلة[٩٠]، وفي أوزانها وجهان:

الوجه الأول: إن راعينا الأصل فيكون وزنها «تَمَفْعَلَ»، قال سيبويه: (وقد جاء تَمَفْعَلَ وهو قليل، قالوا: تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ)[٩١]، قال السيرافي موضحًا مراد سيبويه بأنه (قد ألحق أيضًا بتدحرج تمفعل بزيادة الميم فقالوا: تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ، ولم ترد هذه الميم للإلحاق إلا مع التاء؛ لأنه لم يسمع مسكن ولا مدرع)[٩٢]، وكذلك جعله الزمخشري من الملحق بـ«تدرحج»، إذ قال: (وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم)[٩٣]، وتبعهما على ذلك عدد من علماء العربية كابن الحاجب[٩٤]، وابن عصفور[٩٥]، وأبي حيان الأندلسي[٩٦].واستدل اليزدي على أن وزن «تَمَفْعَلَ» ملحق بـ«تَفَعْلَلَ» بالنظر إلى موافقة مصدر الملحق به، إذ قال: (وكذا تقول في تشيطن وترهوك وتمسكن وتكلَّم وتغافل: تشيطنًا، وترهوكًا، وتمسكنًا، وتكلمًا، وتغافلًا، كما تقول في تدحرج تَدَحْرُجًا)[٩٧].أما إذا عددنا الميم كالأصل توهمًا فيكون وزن الكلمة «تَفَعْلَلَ» كتدحرج، وهذا ما اختاره الشيخ مصطفى الغلاييني، إذ قال: (ولذلك لم يكن نحو: تمنطق وتمسكن وتمدرع وتمندل وتمذهب وتمشيخ مُلحقاً بتدحرج، لأنَّ الميم ليست زائدةً بين أصول الكلمة. ومع هذا فليست زيادتها لقصد الإلحاق، لأن هذه الأفعال مبنيةٌ على "المنطقة والمسكين والمدْرعة والمنديلُ والمذْهب والمشيخة"، فهي على زنة "تدحرج" أَصالة لا إلحاقاً، باعتبار أن الميم كالأصل توهماً. فقد توهموا أصالة الميم في هذه الأسماءِ فبنوا الفعل عليها. فوزنها "تَفَعْلَلَ" لا "تَمَفْعَلَ" هذا هو الحقُّ الذي عليه المحققون من العلماء)[٩٨].ولابن جني رأي سديد في «الخصائص»، يبين فيه حكمة العرب ومرادهم فيما يظنه كثير من علماء اللغة العربية أغلاطًا وأوهامًا، إذ عقد بابًا أسماه «باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني»، قال فيه: (وعليه جاء تمسكن وتمدرع، وتمنطق وتمندل، ومَخْرَق، وكان يسمى محمدًا ثم تَمَسْلَمَ، أي صار يسمى مسلمًا و"مَرْحَبَكَ الله ومَسْهَلَكَ" فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه. ألا تراهم إذ قالوا: تَدَرَّعَ وتَسَكَّنَ وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم: أمن الدرع والسكون أم من المدرعة والمسكنة وكذلك بقية الباب)[٩٩].

المسألة الثالثة: كسر ما حقه الضم في فعل الأمر «ادْعُه» في الوقف جاء في كتاب سيبويه: (وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادْعِهْ من دَعَوْت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رُدَّ يا فتى)[١٠٠].أصل الفعل: ادْعُ من دَعَا، وأصله «دَعَوَ»، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ومضارعه «يَدعو» إذن فعل الأمر مبني على حذف حرف العلة «الواو»، وبقيت الضمة دلالة على الواو المحذوفة، وهي لام الفعل، فلما وقف عليه لحقته هاء السكت، لتحرك آخر الحرف وهو العين، فصار «ادْعُهْ»، ولكن هناك ناس من العرب كما أشار إلى ذلك صاحب النص أنهم كسروا العين، كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف لام الكلمة توهمًا منهم، وكسروا العين، للتخلص من التقاء الساكنين، الدال والعين.وقد وصف سيبويه هذه اللغة بأنها لغة رديئة، فقال: (وهذه لغةٌ رديئة، وإنما هو غلطٌ، كما قال زهير[١٠١]:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا)[١٠٢]وللرضي تعليل مخالف لما علل به سيبويه، وهو كسر عين «ادْعِهْ»، إذ قال: (ثم ألحقوا هاء السكت لكون العين في تقدير الحركة، ثم كسروا أول الساكنين)[١٠٣]، ففي كلامه هذا يقتضي أن كسر عين «ادْعِهْ» من أجل التخلص من التقاء الساكنين العين وهاء السكت، وأن العين لابدّ أن تقدَّر عليها الحركة، وذلك لأن هاء السكت لا تلحق إلا المتحرك.أما السيرافي فقد ذكر رأيًا آخر لكسر العين، فقال: (وفيه عندي وجه آخر وذلك أن من العرب من يسكن الحرف الذي يبقى بعد المحذوف من المجزوم فيقول: اشتر ثوبًا واتق زيدًا، فيحذف الياء ثم يسكن المتحرك الذي قبل الياء المحذوفة قال الشاعر[١٠٤]:ومن يتّق فإنّ الله معه ... ورزق الله مؤناب وغادوقال آخر[١٠٥]:قالت سليمى اشتر لنا دقيقا ... وهات خبز البرّ أو سويقا

فلما كان هذا قد يسكن قدر إسكان العين من ادْعِهْ على هذه اللغة فاجتمع ساكنان وهو الذي نحاه سيبويه عندي وإن لم يلفظ به وقد حكى أبو زيد عن القشيري: لم أبالِ عن ذلك بكسر اللام، وهو من ألا يألو، وقالوا ادعِهْ واغْزِهِ فكسر في الجزم)[١٠٦].

المسألة الرابعة: ما همزته العرب وليس أصله الهمز، نحو: حَلَّأت السويق ومما فسر بالغلط ما همزته العرب وليس أصله الهمز، قولهم: حَلَّأت السويق، قال الخليل: (وحَلَّيتُ السويقَ، ومن العرب من همزه فقال: حَلَّأت السويقَ، وهذا غلط)[١٠٧].نلاحظ في هذا النص أن همز حَلّيت على غير قياس، لأن الكلمة من الحلاوة، ولعل الخليل أراد بالغلط معنى التوهم. وذهب الفراء إلى ما ذهب إليه الخليل، وزاد على هذه الكلمة بكلمات أخرى، قال: (وربما غلطت العرب فِي الحرف إِذَا ضارعه آخر من الْهَمْز فيهمزونَ غير المهموز سمعت امرأة من طيئ تَقُولُ: رثأت زوجي بأبياتٍ. ويقولون لبَّأْت بالحج وحَلات السَويق فيغلطون؛ لأنّ حَلّأت قد يُقال فِي دفع العِطاش من الإبل، ولبَّأت ذهب إلى اللبأ الَّذِي يؤكل، ورثأت زوجي ذهبت إلى رثيئة اللبن)[١٠٨]، والرثيئة: اللبن الخاثر.إلا أني وجدت الأزهري يستعمل كلمة التوهم في كلام الفراء، بدلًا من لفظ الغلط، ولعل الأزهري فهم أن مراد الفراء هو التوهم، لأن الغلط يطلق في نصوصهم ويراد به التوهم، جاء في التهذيب: (قلت: قَالَ الفرّاء: توهمت العربُ فِيهِ الهمْزَ لمّا رَأَوْا قولَهم: حَلَّأْتُهُ عَن المَاء، أَي: منعتهُ مهموزاً)[١٠٩].أما صاحب الجمهرة فقد نسب الهمز إلى هَمْدان في كلمة «رثأت»، إذ قال: (ورَثَيْتُ الميّتَ أَرثيه مَرْثِيَةً، وهَمْدان تَقول: رَثَأْتُ الميتَ، مَهْمُوز، فِي معنى رثيتُه)[١١٠]، ونسبه أيضًا إلى أهل اليمن فقال: (وَأهل الْيمن يَقُولُونَ: رَثَأْتُ الميّتَ، فِي معنى رَثَيْتُه)[١١١].

المسألة الخامسة: في «الاتِّخاذ» ما اشتق منه، نحو: اتَّخَذَ يَتَّخِذُ بين تَخِذَ وأَخَذَ ذهب جماعة من علماء اللغة العربية إلى أن التاء الأولى ليست بأصل، بل أصلها الهمزة، ولكن لكثرة الاستعمال توهم العرب أنها أصلية، وبنوا منه فِعْلًا على وزن «فَعِلَ يَفْعَلُ»، من الباب الرابع، فقالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ، قال الخليل بن أحمد: (ويقال الاتِّخاذ من تَخِذَ يَتْخَذُ تَخَذاً وتَخِذْتُ مالاً أي كَسَبْتُه، أُلزِمَتِ التَاءَ كأنها أصلية. والأصل من الأَخْذ إن شاء الله تعالى. وفي القرآن: ﴿لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً﴾[١١٢])[١١٣]. وقال الجوهري: (والاتِّخاذُ: افتعالٌ أيضاً من الأخذ: إلاَّ أنه أُدغِم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فَعِلَ يَفْعَلُ، قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ. وقرئ: «لتخذت عليه أجرًا»[١١٤])[١١٥].وأشار الزجاج إلى هذا الرأي إذ قال: (ويقرأ: «لتخذت عليه أجراً»، يقال تَخِذَ يتْخَذُ في اتَّخَذَ يَتخذُ، وأصل تَخِذْ من أَخَذْت، وأصل اتَّخَذت ائْتَخَذْت)[١١٦].ورد ابن الأثير على من قال بهذا الرأي، ولاسيما الجوهري صاحب الصحاح، بقوله: (يُقَالُ: تَخِذَ يَتْخَذُ، بوزْن سَمِع يَسْمَع، مِثْلُ أخذ يأخذ. وقرئ اتخذت ولَاتَّخَذْتَ. وَهُوَ افْتعلَ مِنْ تَخِذَ فأدْغم إحْدى التاءَيْن فِي الْأُخْرَى، وَلَيْسَ مِنْ أَخَذ فِي شَيْءٍ، فَإِنَّ الِافْتِعَالَ مِنْ أَخَذ ائْتَخَذَ؛ لِأَنَّ فاءها هَمْزَةٌ وَالْهَمْزَةُ لَا تُدْغَم فِي التَّاءِ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الِاتِّخَاذُ، افْتِعَالٌ مِنَ الأَخْذ، إِلَّا أَنَّهُ أَدْغم بَعْدَ تَلْيين الْهَمْزَةِ وَإِبْدَالِ التَّاءِ، ثُمَّ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ بلفْظ الِافْتِعَالِ تَوَهَّمُوا أن التاء أصلية فبَنَوا منه فَعِل يَفْعَل، قَالُوا تَخِذ يَتْخَذُ، وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ)[١١٧].وقد حذا ابن هشام الأنصاري حذو ابن الأثير، إذ رأى أن ما قاله لجوهري وهم، فقال: (وقول الجوهري في «اتخذ» إنه افتعل من الأخذ وهم، وإنما التاء أصل، وهو من تَخِذَ كاتَّبع من تَبِعَ)[١١٨].وذكر أكثر أهل اللغة ومنهم أبو علي الفارسي، وابن جني[١١٩]، والتفتازاني، وغيرهم[١٢٠] أن تاء الاتخاذ أصلية من الفعل تَخِذَ يَتْخَذُ، وأنه لا إبدال فيه، وهو بمنزلة اتَّبَع يَتَّبِعُ اتِّبَاعًا، من الفعل تَبِعَ يَتْبَعُ. قال أبو علي الفارسي: (اتّخذ: افتعل، وفعلت منه: تَخِذْت، قال: ﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً﴾، وقال[١٢١]:وقد تَخِذَت رجلي إلى جنبِ غَرْزِها ... نسيفًا كأفحوصِ القطاةِ المطرّق)[١٢٢].وقال أيضًا: (من زعم أنّ «تَخِذْتَ» أصله من: أَخَذْت، لم يكن هذا القول بمستقيم ولا قريب منه، ولو قلب ذلك عليه لم يجد فصلًا، ألا ترى أنّ الهمزة لم تبدل من التاء، ولا التاء أبدلت منها. فإن قلت: فلم لا يكون اتّخذت: افتعلت، من اخذت، كأنّ الهمزة لمّا أبدلت منها التاء لالتقائها مع همزة الوصل، أدغمت في التاء الزائدة كما أبدلوا في قولهم اتّسروا الجزور وإنما هو من اليسر؟ فالقول: إنّ ما ذكرته من الإبدال لا يجوز في قياس قول أصحابنا، والذين أجازوا[١٢٣] من ذلك شيئًا لا ينبغي أن يجوز ذلك على قولهم، لاختلاف معنى الحرفين)[١٢٤].وتبعه التفتازاني على هذا القول، إذ يقول: (وقول من قال: اتَّزَر في ايتزر خطأ، وأما اتّخَذَ فليس من أخذ، بل من تَخِذَ، بمعنى أخذ، فلذلك أدغم، وإلا لوجب أن يقال: ايتخذ)[١٢٥].وذهب بعض أهل اللغة إلى أن اتّخذ مما أبدلت فيه الواو تاء على اللغة الفصحى، نحو: اتَّقَى، أصلها أوتقى أبدلت الواو تاء ثم أدغمت التاء في التاء؛ لأن في أخذ لغة وهي وخذ بالواو، وهذه اللغة نقلها أبو حيان عن شيخه ابن النحاس، إذ قال أبو حيان في تفسيره: (وَمِمَّا عَلِقَ بِذِهْنِي مِنْ فَوَائِدِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ بَهَاءِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بن أَبِي نَصْرٍ الْحَلَبِيِّ، عُرِفَ بِابْنِ النَّحَّاسِ، رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ كَانَ الْمُشْتَهَرَ بِعِلْمِ النَّحْوِ فِي دِيَارِ مِصْرَ: أَنَّ اتَّخَذَ مِمَّا أُبْدِلَ فِيهِ الْوَاوُ تَاءً عَلَى اللُّغَةِ الْفُصْحَى، لِأَنَّ فِيهِ لُغَةً أَنَّهُ يُقَالُ: وَخَذَ بِالْوَاوِ، فَجَاءَ هَذَا عَلَى الْأَصْلِ فِي الْبَدَلِ)[١٢٦].وقد نقلها تلامذة أبي حيان من بعده، كالمرادي[١٢٧]، وقد ذكر الزبيدي هذه اللغة في «تاج العروس»، فقال: (وَخَذَ، لُغة فِي أَخَذ، وَهُوَ أَثْبتُ من تَخِذَ، كعَلِمَ، حَكَاهَا طَوَائِفُ

من الصَّرْفِيِّين واللُّغَوِيِين)[١٢٨].وعن طريق اطلاعي على معاجم اللغة المتقدمة على «تاج العروس» لم أجد هذه اللغة، وإنما اقتصرت على ذكر الفعل «أخذ»[١٢٩]، أو الفعل «تخذ»[١٣٠]، أو «أخذ وتخذ»[١٣١].ويرى الباحث أن مذهب الخليل والجوهري ومذهب أبي علي الفارسي ومن تبعه سليمان؛ لأن التوهم موجود في لغة العرب ولا ننكره، نحو «مصائب»، وأن لغة «تَخِذَ» نلقها أبو علي الفارسي عن أبي زيد[١٣٢].

المسألة السادسة: في توهم أصالة التاء في قولهم «أسْنَتُوا» ومن قول العرب: أَسْنَتُوا فهم مُسْنِتُون، إذا أصابتهم السنة، وهي القحط والجَدْب، ومنه قول الشاعر[١٣٣]: عَمرو العُلا هَشَمَ الثَّريدَ لقومِهِ * ورجالُ مكّةَ مُسْنِتونَ عجافُ

وقولهم: السَّنِتَةُ والمُسْنِتَةُ: الأرض التي لم يصبها المطر، فلم تنبت، وقالوا: عام سَنِيْتٌ، ومُسْنِتٌ: جَدْبٌ[١٣٤]. واختلف علماء العربية في أصل كلمة «أَسْنَتُوا» على النحو الآتي: ذهب سيبويه إلى أن التاء بدل من الياء، وهي لام الكلمة، إذ قال: (وأما التاء فتبدل مكان الواو فاءً في اتَّعَدَ، واتَّهَمَ، ... ومن الياء إذا كانت لاماً في أسنتوا، وذلك قليل)[١٣٥]. وقال أيضًا: (كما أن التاء في أسنتوا مبدلة من الياء)[١٣٦]، وقد حكى السيرافي أنه وقع في بعض نسخ كتاب سيبويه أن التاء تبدل من الواو إذا كانت لامًا، وليس في هذا الأمر تعارض، وهذا ما أشار إليه السيرافي في قوله: (وأما اختلاف النسخ في الياء والواو فهو محتمل، وذلك أن الأصل في الكلمة الواو لأنها سَنَوَة، فإذا قال التاء منقلبة من الواو على هذا التأويل فهو وجه، وهذه الكلمة وإن كان أصلها الواو فإنها تنقلب ياء في الفعل لأنها وقعت رابعة، والواو إذا وقعت رابعة في الفعل انقلبت ياء فجاز أن يقال: إن التاء منقلبة من الياء على هذا)[١٣٧]، يريد أن يقول: أن أصل أسنتوا: أسنيُوا بالياء، واصله قبل هذا: اسنَوُوا من لفظ السَّنَة على قول من يرى أن لامها واو بدليل جمعها على سَنَوَات. إذن التاء مبدلة من الياء التي هي مبدلة من الواو، فخصوا بهذا الجَدْب دون الخصب لما كان بدلًا من بدل[١٣٨].وقد علل الجوهري ذلك بقوله: (وتقول: أَسْنى القومُ يُسْنونَ إسْناءً، إذا لبثوا في موضعٍ سَنَةً. وأَسْنَتوا، إذا أصابهم الجُدوبة، تقلب الواو تاء للفرق بينهما)[١٣٩].وذهب الفراء كما نقل عنه أنهم توهموا أن الهاء أصلية في «السنة»، إذ وجدوها ثالثة، فقلبوها تاء، تقول منه: أصابتهم السنة بالتاء[١٤٠]، والمراد من هذا النص أن العرب لما قالوا: أصابهم السنة، فجعلوا الهاء في الوصل تاء، ورأوا أن السنة كلمة ثلاثية من مادة «س ن ه»، ظنوا أن التاء من الأصل.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد: فبعد إتمام البحث توصل الباحث إلى عدد من النتائج، أهمها:

١. اتسمت لغة العرب بالسعة، وهذا الأمر جعل ما كتبه أهل اللغة قائمًا على الاستقصاء فضلًا عن بناء القواعد على ما اطرد وكثر.

٢. الخروج عن القياس المألوف للقواعد التي قعدها علماء اللغة والنحو أنتجت مسميات كثيرة، تنوعت بين الشاذ والقليل، والنادر والغلط والتوهم وغيرها، مما آل الباحث إلى دراسة ظاهرة الحمل على التوهم.

٣. كلام العربي الفصيح يعد عمدة يحتذى بها عند علماء التقعيد، فوجدت في كلامهم كلاما يخرج عن أقيستهم النحوية والصرفية، ولاسيما أن العرب نطقت على سجيتها وطباعها مما رأته مألوفا لديها مما حصل هناك حمل على التوهم في النحو والصرف آنذاك.

٤. خيال العربي وأفقه الواسع جعلت منه اعتقادا جازما على صحة القياس، في حين ارتأى العلماء بعد ذلك مراجعة القياس وصولا إلى القبول أو الرفض.

٥. بين الباحث المسائل التي حملت على التوهم، وكشف آراء علماء اللغة في ذلك، وكيف وظف التوهم في تأويل المسائل الصرفية التي خرجت عن المقيس المطرد.

٦. لم يذكر العلماء القدماء تعريفا دقيقا واضح المعالم لمصطلح التوهم، سوى إشارات مبهمة، كقولهم: الغلط والتوهم، وكأنه كذا، وغيرها، واتخذه بعض العلماء كما ذكرت آنفا لتأويل الكلمات الخارجة عن القياس، أما المحدثون فقد عرفوه على وفق وجهات نظراتهم لهذه الظاهرة.

٧. في أثناء دراستي لظاهرة الحمل على التوهم وجدت أن هذه الظاهرة لم تلاق قبولا عند جميع أهل اللغة والنحو بل عند بعضهم.

٨. من خلال البحث الجاد في هذه الظاهرة وجدت أن جل المسائل الصرفية تتعلق بموضوع الجمع المكسر، أما مسائله الأخرى فكانت تتسم بالقلة وانحصرت في الأفعال والتصغير.

٩. بعض مسائل هذا البحث لا مناص منها إلا إلى التوهم، في حين أن هناك مسائل أخرى يمكن إخراجها من دائرة التوهم، والجدير بالذكر أن مسائل التوهم هي الأكثر حملا في هذا البحث.

١٠. المتمعن في قراءة أبواب النحو والصرف عند علمائنا القدماء يجد أن الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه هما أول من استعمل لفظ الغلط والتوهم.

١١. يبدو أن للهجات العربية الفصيحة أثرا واضحا في إدخالها ضمن مسميات ظاهرة الحمل على التوهم وإن كان حضورها قليلا.

١٢. الحمل على التوهم في الدرس الصرفي جعل تعددا للجذور اللغوية ضمن المفردة الواحدة، نحو: «أخذ، تخذ، وخذ».

المصادر

١. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القَطَّاع الصقلي (ت٥١٥هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٢. أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط٤، ١٩٦٣م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. مصطفى أحمد النحاس، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٤. أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥. إصلاح المنطق: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ)، المحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٦. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ت.

٧. الأغاني: أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني (ت٣٥٦هـ)، تحقيق سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٢، د.ت.

٨. الإغفال: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٩. أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.

١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك، عبد العال الصعيدي، دار العلوم الحديثة، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١١. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٢. تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

١٣. تصحيح الفصيح وشرحه: أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت٣٤٧هـ)، المحقق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٤. التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

١٥. التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: أبو محمد عبد الله بن بري المصري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق وتقديم مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٠م.

١٦. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

١٨. التوهم: دراسة في كتاب سيبويه، راشد أحمد جواري، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، السنة١٧، العدد٦٦، ١٩٩٩م.

١٩. التوهم عند النحاة: عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٠. جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى بن محمد الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، تحقيق أحمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٢١. جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٢. الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٣. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، د.ت.

٢٤. درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٥. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسين فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٦. ديوان الطفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق حسان فلاح اوغلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٢٧. الريح: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، قدم له وضبط نصه وعلق عليه د. حسين محمد محمد شرف، مؤسسة الحلبي، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٨. الشافية في علمي التصريف والخط: أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الدويني المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق د. حسن أحمد العثمان الشافيجي، المكتبة المكية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٢٩. شرح التصريف: عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٠. شرح تصريف العزي: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩١هـ)، عني به محمد جاسم المحمد، دار المنهاج، لبنان، ط٢، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٣١. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت١٠٩٣هـ)، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٣٢. شرح شواهد شرحي الشافية للرضي والجاربردي: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٣٣. شرح قصيدة بانت سعاد: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، دراسة وتحقيق د. عبد الله عبد القادر الطويل، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٣٤. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٥. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له د. أميل يعقوب بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٦. شرح الملوكي في التصريف: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٨. كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

٣٩. القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤٠. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي سيبويه (ت١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤١. كتاب الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ-

٤٢. كتاب النبات: أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت٢٨٢هـ)، حققه وشرحه وقدم له برنهارد لفين، مطابع دار القلم، بيروت، ١٣٩٤هـ-

٤٣. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٤٤. لحن العوام: أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٤٥. لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٤٦. ليس في كلام العرب: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت٣٧٠هـ)، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٧. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٨. المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، المحقق حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م

٤٩. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.

٥٠. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥١. المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٥٢. مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، راجعه وعلق عليه أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥٣. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٥٤. الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٥٥. المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٥٦. النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، المحقق علي محمد الضباع (ت١٣٨٠هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية، د.ت.

٥٧. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٥٨. النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الهوامش

(١) لسان العرب «وهم»: ٦٤٣/١٢.
(٢) لسان العرب «وهم»: ٦٤٤/١٢.
(٣) أساس البلاغة «وهم»: ٣٥٨/٢.
(٤) الصحاح «وهم»: ٢٠٥٤/٥.
(٥) التوهم، دراسة في كتاب سيبويه: ٧٦.
(٦) التوهم عند النحاة: ٣٠.
(٧) الخصائص: ٢٧٦/٣.
(٨) الخصائص: ٢٧٩/٣.
(٩) الخصائص: ٢٧٩/٣.
(١٠) الأغاني: ٢٠٩/٢٤.
(١١) المحكم والمحيط الأعظم: ٣٩٦/١٠.
(١٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٩٦/١٠.
(١٣) الخصائص: ٢٦٧/١.
(١٤) ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٩/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٢٤٤/٣.
(١٥) الخصائص: ٢٦٧/١.
(١٦) شرح المفصل: ٣٨٣/٥.
(١٧) شرح الملوكي في التصريف: ٢٤٣.
(١٨) الأغاني: ٢٠٩/٢٤.
(١٩) كتاب النبات: ١٨٩/٣.
(٢٠) ينظر: الريح: ٥٢.
(٢١) لحن العوام: ٢٥٦.
(٢٢) المدخل إلى تقويم اللسان: ٤٤.
(٢٣) شرح قصيدة بانت سعاد: ١٣٧.
(٢٤) ينظر: درة الغواص: ٤٨.
(٢٥) شرح قصيدة بانت سعاد: ١٣٧.
(٢٦) الصحاح «روح»: ٣٦٧/١.
(٢٧) المحكم والمحيط الأعظم: ٦٦٣/٦.
(٢٨) تهذيب اللغة: ٣٣٥/٩.
(٢٩) تاج العروس «كنن»: ٦٨/٣٦.
(٣٠) تهذيب اللغة: ١٣٠/١٢.
(٣١) ينظر: تهذيب اللغة: ١٣٠/١٢.
(٣٢) الإغفال: ٢٣٦/٢.

(٣٣) الإغفال: ٥٥/١.

(٣٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٩٧/١.

(٣٥) الإغفال: ٢٣٦/٢.

(٣٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٦٢.

(٣٧) تهذيب اللغة: ٣١٨/١٢.

(٣٨) المحكم والمحيط الأعظم: ٧١/٧.

(٣٩) العين: ٤١٠/٥.

(٤٠) الكتاب: ٦٠٢/٣.

(٤١) الكتاب: ٦١٧/٣.

(٤٢) ينظر: ديوان طفيل الغنوي: ٣٢.

(٤٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٧٨٢/٦.

(٤٤) المدخل إلى تقويم اللسان: ٢١٨.

(٤٥) ينظر: التكملة: ٤٨٦.

(٤٦) الكتاب: ٢٥/٤.

(٤٧) الإغفال: ٢٣٦/٢.

(٤٨) ينظر: الصحاح «سيل»: ١٧٣٣/٥.

(٤٩) تهذيب اللغة: ٣١٨/١٢.

(٥٠) تهذيب اللغة: ٥٠/١٣.

(٥١) ينظر: الصحاح «سيل»: ١٧٣٣/٥.

(٥٢) الإغفال: ٢٣٦/٢.

(٥٣) إصلاح المنطق: ٢٦١.

(٥٤) الخصائص: ٢٧٩/٣.

(٥٥) ينظر: مقاييس اللغة «مسل»: ٨٦٠.

(٥٦) ينظر: مقاييس اللغة «سيل»: ٤٢٥.

(٥٧) الإغفال: ٥٥/١.

(٥٨) ينظر: الصحاح «مأق»: ١٥٥٣/٤.

(٥٩) ينظر: أدب الكاتب: ٤٤٥، ٤٨١.

(٦٠) إصلاح المنطق: ٢٢٢.

(٦١) ليس في كلام العرب: ١٠٨.

(٦٢) ينظر: الكتاب: ٢٤٩/٤.

(٦٣) الصحاح «مأق»: ١٥٥٣/٤.

(٦٤) ينظر: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، «مأق»: ٧٥/٤.

(٦٥) ينظر: المقتضب: ١٢٣/١.

(٦٦) الكتاب: ٣٥٦/٤.

(٦٧) ينظر: الكتاب: ٤٦٨/٣.

(٦٨) الخصائص: ٢٨٠/٣.

(٦٩) معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٠/٢.

(٧٠) الإغفال: ٢/٢٤٥.

(٧١) المنصف: ٢١١.

(٧٢) الممتع في التصريف: ٢٢٥.

(٧٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٢١.

(٧٤) الكتاب: ٣/٤٦٢.

(٧٥) المحكم والمحيط الأعظم: ٣/٣١٩.

(٧٦) شرح التصريف، للثمانيني: ٤٣٣.

(٧٧) شرح التصريف: ٤٣٣.

(٧٨) الكتاب: ٤/١٠٥.

(٧٩) الكتاب: ٤/١٠٦.

(٨٠) شرح التصريف: ٤٣٣.

(٨١) الكتاب: ٤/١٠٥.

(٨٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/٣٦٢.

(٨٣) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/٤٨١.

(٨٤) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ٣٥.

(٨٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/٢٠٩.

(٨٦) ينظر: النوادر: ٣٣١-٣٣٣.

(٨٧) الخصائص: ١/٣٨٣.

(٨٨) المنصف: ١٣٨.

(٨٩) ينظر: الأصول في النحو: ٣/٢٣٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤١.

(٩٠) ينظر: الكتاب: ٤/٢٨٦.

(٩١) الكتاب: ٤/٢٨٦.

(٩٢) شرح كتاب سيبويه: ٥/١٨٢.

(٩٣) المفصل: ٢٣٩.

(٩٤) ينظر: الشافية: ١٠٧.

(٩٥) الممتع في التصريف: ١١٦.

(٩٦) ارتشاف الضرب: ١/١٧١.

(٩٧) شرحه على الشافية: ١/٥٧٨.

(٩٨) جامع الدروس العربية: ١٦٥.

(٩٩) الخصائص: ١/٢٢٩.

(١٠٠) الكتاب: ٤/١٦٠.

(١٠١) ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٤٠، وروايته في الديوان: ولا سابقا شيئا، والشاهد فيه على أن مدركا فيه الباء مقدرة.

(١٠٢) الكتاب: ٤/١٦٠.

(١٠٣) شرح الرضي على الشافية: ٢/٢٩٩.

(١٠٤) لم أقف على نسبة إلى قائل، وهو من شواهد شرح الرضي على الشافية: ٢/٢٩٩.

(١٠٥) قائله العذافر الكندي، ينظر: شرح شواهد شرحي الرضي والجاربردي: ٤/٢٢٥.

(١٠٦) شرح كتاب سيبويه: ٥/٣١.

(١٠٧) العين: ٢٩٥/٣.

(١٠٨) معاني القرآن: ٤٥٩/١.

(١٠٩) تهذيب اللغة: ١٥١/٥.

(١١٠) جمهرة اللغة: ١٠٣٥/٢.

(١١١) جمهرة اللغة: ١٠٩٧/٢.

(١١٢) سورة الكهف، الآية ٧٧.

(١١٣) العين: ٢٩٨/٤.

(١١٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بتخفيف التاء وكسر الخاء، ينظر: النشر في القراءات العشر: ٣١٤/٢.

(١١٥) الصحاح «أخذ»: ٥٥٩/٢.

(١١٦) معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٧/٣.

(١١٧) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٨٣/١.

(١١٨) أوضح المسالك: ٣٢٥.

(١١٩) الخصائص: ٢٨٩/٢.

(١٢٠) ينظر: القاموس المحيط «تخذ»: ٣٣١.

(١٢١) نسبه ابن سيده في المحكم إلى الممزق العبدي، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم «فحص»: ١٦٠/٣.

(١٢٢) الحجة للقراء السبعة: ٦٨/٢.

(١٢٣) قال أبو علي في التكملة: ٥٨١ (وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام، وهو عندي على قياس قول أصحابنا خطأ).

(١٢٤) الحجة للقراء السبعة: ٧١/٢.

(١٢٥) شرح تصريف العزي: ٢٣١.

(١٢٦) البحر المحيط: ٣١٧/١.

(١٢٧) ينظر: توضيح المقاصد: ١٦٢٠/٣.

(١٢٨) تاج العروس «تخذ»: ٤٩٤/٩.

(١٢٩) ينظر: العين: ٢٩٨/٤، والصحاح «أخذ»: ٥٥٩/٢.

(١٣٠) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم «تخذ»: ١٤٨/٥، والقاموس المحيط «تخذ»: ٣٣١.

(١٣١) ينظر: مقاييس اللغة «أخذ»: ٢٩، و«تخذ»: ١٢٦، ولسان العرب «أخذ»: ٤٧٢/٣، و«تخذ»: ٤٧٨/٣.

(١٣٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٦٨/٢.

(١٣٣) نسب في الصحاح «سنت»: ٢٥٤/١ إلى ابن الزبعري.

(١٣٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم «س ن ت»: ٦٤٨، ولسان العرب «سنت»: ٤٧/٢.

(١٣٥) الكتاب: ٢٣٩/٤.

(١٣٦) الكتاب: ٤٢٤/٤.

(١٣٧) شرح كتاب سيبويه: ١٢٥/٥.

(١٣٨) ينظر: شرح التصريف، للثمانيني: ٣٥٤.

(١٣٩) الصحاح «سنأ»: ٢٣٨٤/٦.

(١٤٠) ينظر: الصحاح «سنت»: ٢٥٤/١.